شركة حكومية تصنّع الفلافل وتجفف الملوخية

وزير الصناعة: نبحث عن شركاء لإعادة الحياة لمعمل الإطارات

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أهمية تنفيذ الشركة العامة لتجفيف البصل والخضر في سلمية، خطتها الإنتاجية من البصل المجفف والبرغل والفلافل والملوخية والنعنع وزعتر المائدة، وخصوصاً بعد تأمين كهرباء لها بتاريخ ٢ الشهر الجاري.

وأبدى استعداد الوزارة لدعم الشركة بالسيولة المالية اللازمة وكل ما يمكن أن يحقق خطتها الإنتاجية من كل المواد.

جاء ذلك خلال جولته في الشركة صباح أمس واطلاعه على واقع العمل في مختلف أقسامه برفقة محافظ حماة محمود زنبوعة ولفيف الفنيين والعاملين فيها.

وبيّن المدير العام للشركة باسل الحموي أنه ما دامت الظروف مناسبة للعمل والإنتاج، والعمالة متوافرة وكذلك مستلزمات الإنتاج سيتم تنفيذ الخطة الإنتاجية على الوجه الأكمل.

وأوضح أن إنتاج الشركة يعتمد على التجفيف الشمسي وليس الآلي، بما في ذلك البرغل الناعم والخشن والخطة الإنتاجية منه نحو ٧٠٠ طن وتنتج خلال أشهر ٦ و٧ و٨ وقد بدأ العمل والإنتاج بتاريخ ٨ الشهر الجاري. ولفت إلى أنه رغم التأخر فإن الشركة أقلعت بزخم كبير بعد أن استلمت كميات من القمح لتنتج البرغل وتبيعه للقطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بتجفيف البصل الأبيض ذكر الحموي أن استلامه يبدأ من ٢٠ الشهر الجاري ليبدأ تجفيفه في الأول من الشهر المقبل. وقد تواصلت الشركة مع المزارعين والجمعيات الفلاحية وزراعة حماة والهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، لتأمين الكميات اللازمة من البصل الأبيض لتنفيذ الخطة المقدرة لتجفيف نحو ١٢٨٠ طناً التي ينتج عنها نحو ١٥٠ طناً هي حاجة السوق المحلية.

وأشار إلى أن هذه المادة كانت تصديرية فيما سبق، لكن العقوبات المفروضة ظلماً وعدواناً على البلد حالت دون ذلك.

وقال الحموي: إن الشركة تواصل عملها بإنتاج مادتي الزعتر والفلافل وبيعهما في السوق المحلية بهدف زيادة مواردها، إضافة إلى عملها بتجفيف الملوخية والنعنع. وأشاد بالجهود الكبيرة التي يبذلها العمال من أجل تجاوز الصعوبات وإنجاز الخطة الإنتاجية.

وكان الوزير قد اطلع على واقع الشركة العامة للإطارات بحماة، المتوقفة عن العمل منذ عام ٢٠١١، حيث جال في أقسامها واستمع من مديرها العام لشرح مفصل عن أسباب توقفها وإمكانية عودتها للعمل من جديد، من خلال التعاقد مع مستثمرين محليين أو أجانب من دول صديقة.

وبيّن مدير عام الشركة عزام رزوق أن الشركة توقفت عن العمل منذ ١٢ عاماً لأسباب مالية، وعدم توافر قطع تبديلية للآلات المشغلة لخطوط الإنتاج المتنوعة.

وأوضح أنه يتم حالياً البحث عن شركاء إستراتيجيين يملكون المال والخبرة التكنولوجية من أجل إعادة إقلاع الشركة، وإنتاج أصناف متعددة من الإطارات بهدف رفد السوق المحلية بها والاستغناء عن المستوردات. وقال: علماً أننا تلقينا سابقاً عدة عروض من شركات صديقة لإعادة تشغيل الشركة لكنها لم تكتمل لأسباب مختلفة.

كما اطلع وزير الصناعة على عدد من المنشآت الصناعية في توسع المنطقة الصناعية بحماة، واستمع من رئيس غرفة الصناعة بحماة زياد عربو وعدد من مالكيها للصعوبات والمشكلات التي تواجههم، وخاصة من حيث نقص الخدمات في البنية التحتية من مياه وكهرباء وهاتف وطرقات.

وبيّن رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني أن مساحة توسع المنطقة الصناعية نحو ٢٥٤ هكتاراً، تم تخديم أكثر من ٦٠ بالمئة من مساحتها بالبنية التحتية اللازمة لها، ويتم حالياً استكمال باقي الخدمات حيث تم ضخ المياه في قسم منها، بينما يستمر العمل في مد شبكات الكهرباء لقسم آخر، بما يسهم في تطوير الواقع الصناعي بالمحافظة خاصة مع وجود عدد كبير من الصناعيين الراغبين بتملك مقاسم فيها وافتتاح منشآت صناعية متنوعة.

كما التقى الوزير صناعيي حماة في قاعة الاجتماعات بالأمانة العامة للمحافظة، الذين عرضوا معاناتهم ومشكلاتهم التي تركزت حول تأمين البنية التحتية لتوسع المنطقة الصناعية بشكل تام ما يسهم في تحسن العمل ودفع عجلة التقدم الصناعي بالمحافظة للأمام.

وطلب الوزير إعداد مذكرة بأهم المطالب والمقترحات من خلال غرفة الصناعة لدراستها ومعالجة الهموم والمعاناة بالشكل الأمثل.

٧٠ بناء بحاجة إلى هدم ومئات الأبنية تحتاج إلى تدعيم

متضررون من اسطامو يشكون توقف عمل لجان السلامة وعدم ترميم المدارس وترحيل الأبنية المتهدمة

| اللاذقية - عبير محمود

بعد نحو ٦ أشهر على كارثة الزلزال، يشكو أهالي قرية اسطامو بريف القرداحة، عدم ترحيل الأبنية التي تهدمت منذ السادس من شباط الماضي، والتي تشكل عائقاً في عدد من الأحياء والطرق الرئيسية، إضافة لمطالبتهم بهدم الأبنية الآيلة للسقوط والتي تشكل خطراً على السلامة العامة.

وذكر مواطنون متضررون بفعل الزلزال، بأن لجان السلامة لم تستكمل إجراءات الكشف عن منازلهم كما بقية الأبنية المتضررة في القرية، متسائلين عن سبب توقف العمل من دون توضيح في حال أرادت المتابعة أو لن يلجؤون إليها ، وعند سؤالهم البلدية تم التأكيد لهم بأنه ينتظرون تبيان الأسباب لتوقف عملها في القرية.

وطالبَ متضررون من اسطامو بضرورة الاهتمام الخدمي في قريتهم على غرار قرى مجاورة وخاصة من ناحية الإنارة الليلية عبر نظام الطاقة الشمسية في ظل وجود انهدامات جزئية لبعض الأبنية على الطرق وأخرى كلية غير مرحلة، ما يعرّض المارة إلى الخطر في الفترات المسائية بظل الانقطاع الكهربائي.

من ناحية ثانية، أشار عدد من الأهالي المتضررين إلى أهمية استكمال مشروع الوحدات السكنية المؤقتة، وإعادة تأهيل المدارس التي خرجت عن الخدمة بفعل تصدعها من آثار كارثة الزلزال وما تشكله من خطر على أبنائهم وعلى المدرسين بشكل عام، متسائلين عن سبب عدم ترميمها حتى الآن «والمدارس على الأبواب».

وبالعودة إلى رئيس بلدية قمّين (التي تتبع قرية اسطامو لها) منهل طالب، أكد لـ«الوطن»، أن مشروع السكن المؤقت للمتضررين من الزلزال يسير وفق البرنامج الزمني المخطط له، وذلك بعد النجاح في شراء الأرض خلال الفترة الماضية، وإقلاع المشروع بخصوصها وفقاً للاستمارات التي لدينا، ليتوقف عمل اللجان بشكل مفاجئ من دون الرجوع إلينا ومن دون انتهاء العمل على أرض الواقع ما تسبب باشكاليات مع الأهالي الذين يطالبون اللجان باستئناف عملها، وبالتالي توقفها سيعرقل عمل البلدية المرتبط بلجنة القرار رقم ٥٥٥ الخاصة بإحصاء المتضررين.

وأضاف رئيس بلدية قمّين: إن مئات الأبنية في قرى البلدية بحاجة إلى تدعيم وحوالي ٧٠ بناء بحاجة إلى هدم (جزئي – كامل) ويتم تجهيز الأضابير الخاصة بها تدريجياً بالتوازي مع المطالب بالتعاقد مع شركات عامة لهدم الأبنية التي اتخذ بها قرار من اللجان المختصة.

وأشار إلى مطالب خدمية لا تزال تراوح مكانها، وهي مطلب الإنارة بالطاقة الشمسية، التي وكما ذكر باتت ضرورة ملحّة، خاصة مع استفادة قرى مجاورة بهذه المشاريع وتم تركيبها خلال الفترة الماضية، إضافة لمطلب دعم عمل البلدية بحاويات قمامة لتسهيل عمل النظافة بمجال نطاق البلدية التي أعادت صيانة الآلية الضاغطة لجمع القمامة بعد تعطلها لفترة طويلة.

وأكد ضرورة العمل على صيانة المدارس المتضررة قبل بداية العام الدراسي المقبل، معتبراً أن الوقت يضيع في مسألة تأهيل المدارس المتضررة بين التربية والمحافظة.

وحول التساؤلات عن عمليات ترميم وتدعيم المنازل المتضررة، أكد طالب أن هناك طلباً وحيداً للترميم وصل إلى البلدية يقوم بتجهيز الإسعاف والرخصة اللازمة، فيما باقي المتضررين ينتظرون الاستفادة من الدعم المادي عبر المرسومين رقم ٣ فيما يخص صندوق الدعم والمرسوم رقم ٧ فيما يخص القروض والإعفاءات، منوهاً بأن الجميع ممن تضرروا جراء الزلزال بانتظار التعليمات التنفيذية لكيفية الاستفادة من ميزات المرسومين بشكل عام.

تشكّل خطراً على السلامة العامة، بيّن طالب أن مؤسسة الإسكان العسكرية بدأت تنفيذ أعمال الترحيل للمحاضر التي تهدد السلامة، مشيراً إلى أن الأعمال بدأت وسيتم التعامل مع هذه الأبنية بالشكل الصحيح.

وعن الاستفسار حول توقف عمل لجان السلامة، قال طالب: إن اللجان الخاصة بالسلامة أنهت ٩٠ بالمئة من عملها في اسطامو ولا يزال هناك ١٠ بالمئة من الأبنية بحاجة للكشف وإعداد تقارير نهائية مباشرة بالتعاون مع المحافظة.

وأضاف طالب: إن مشروع بناء السكن المؤقت يضم نحو ٨٥ وحدة سكنية، ووصلت نسبة التنفيذ فيه ضمن المرحلة الأولى للبنى التحتية إلى ٥٠ بالمئة وهي عبارة عن مرحلتين، منوهاً بأن العمل يتم بوتيرة عالية ليتم الانتهاء من الإنجاز بالتوازي مع باقي مشاريع الوحدات السنية في باقي المناطق المحددة ضمن المحافظة.

فيما يخص ترحيل الأنقاض والأبنية المهدمة التي

إعفاء مدير عام شركة إسمنت الرستن بسبب مخالفات مالية وقانونية

حنوش: لجنة إدارية غير قانونية وشراء مواد لا تحتاجها الشركة بثلاثة أضعاف أسعارها

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الإسمنت والسدود خلف حنوش عن إعفاء المدير العام لشركة إسمنت الرستن، نتيجة المخالفات التي ارتكبتها خلال الفترة الماضية، منها تنفيذ قرارات ترتب عليها نفقات مالية كبيرة من دون اعتمادها من اللجنة الإدارية التي لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيلها في تلك الشركة.

وبين حنوش في تصريح لـ«الوطن» أنه من خلال المتابعة مع مكتب النقابة في حمص، والاطلاع على محاضر اللجنة الإدارية تبين وجود مخالفات جسيمة، منها أن مدير عام الشركة يتخذ قرارات تتعلق بعمل الشركة من دون أن تكون هناك لجنة إدارية قانونية كما ينص القانون رقم ٢ المتعلق بتشكيل مجالس الإدارات واللجان الإدارية، حيث كانت تعتمد على عقد اجتماعات لجنة إدارية غير موجودة أصلاً وفق التشريع، وتقوم بإقرار خطط وبرامج عمل، وكل ما من شأنه عقد نفقات مالية، لذلك فإن جميع القرارات الصادرة عن تلك اللجنة الإدارية غير قانونية.

وعلى سبيل المثال بيّن أنه تم الإعلان عن شراء جهاز كسر عينات، من دون وجود أي حاجة له لأن شركة الرستن لا تنتج «الكلينكر» وإنما تقوم فقط بطحن المادة المستجرة من شركة إسمنت حماة، حيث إن جميع خطوط شركة الرستن متوقفة عن العمل منذ سنوات وشراء مثل هذا الجهاز غير مبرر ولا عمل له لأن كسر العينات يتم في شركة إسمنت حماة لكونها هي التي تنتج المادة، وهي المعنية بمطابقتها للمواصفات، ويتم هذا الاختبار بشكل فعلي في إسمنت حماة، علماً أن قيمة هذا الجهاز تكلف ما يقارب مليار ليرة سورية.

ولفت حنوش إلى أن الشركة طلبت في وقت سابق إنشاء هنكار معدني لمستودع الكلينكر، وعندما طلبنا كتنظيم تقابي في مجلس إدارة المؤسسة تفاصيل المشروع ومبرراته والدراسات المقدمة تهربت إدارة الشركة من ذلك، ما دفعنا في الاتحاد المهني إلى مخاطبة وزير الصناعة بهذه المخالفات، وتم على ضوء ذلك تشكيل لجنة للتدقيق في كل ذلك وأحيل الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، التي أصدرت عقوبات بحق المدير العام للشركة.

وكان قد صدر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريره التفتيشي بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ بالمخالفات المرتكبة في شركة إسمنت الرستن ومنها تجريب زيوت مخالفة فنياً على مسند الرقبة في مطحنة الإسمنت الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حرارتها وتآكل طبقة «الأنتيمون» وتوقفها عن العمل، وتأمين مادة «الأنتيمون» لإعادة تأهيل رقبة مطحنة الإسمنت باستخدام الشراء المباشر من دون اتباع الطرق القانونية للتعاقد بقيمة وصلت إلى ١٨٩ مليون ليرة، وكانت حجة الشركة أنها استجرت المواد من السورية للتجارة من دون التقيد بسقف الشراء، في حين أن هناك تاجراً يتعامل مع السورية للتجارة ويقدم المادة بأسعاره، وهذا التفاف على القانون، كذلك قامت الشركة بشراء مادتي «الأنتيمون» والقصدير بمبلغ يفوق قيمتهما الحقيقية بثلاثة أضعاف، وبفارق تجاوز ٨٨ مليون ليرة، وشراء مادة قصدير بمبلغ ٣١ مليون ليرة من دون الحاجة إليها لأن مادة «الأنتيمون» تحتوي على القصدير، وهي تغني الشركة عن شراء المادة.

وخلص التقرير إلى فرض غرامات بحق كل من ارتكب المخالفات، وإلزام التاجر برد فرق السعر بين ما قبضه وبين ما هو عليه في الواقع.

وختم رئيس الاتحاد: إنه نتيجة كل ذلك، إضافة إلى أن المدير العام للشركة لا تحمل شهادة هندسية فقد أصدر وزير الصناعة قراراً بإعفاء المدير العام وتكليف أحد العاملين في الشركة تسيير أمور الشركة ريثما يتم تعيين مدير عام جديد.

تمديد التسجيل في المركز الوطني للمتميزين

| الوطن

أكدت مديرة الأولمبياد العلمي في هيئة التميز والإبداع لين قاسم تمديد التسجيل في المركز الوطني للمتميزين حتى ١٤ آب الجاري.

وبينت قاسم في تصريح لـ«الوطن» أن أبواب المركز مازالت مفتوحة أمام الطلبة المتفوقين بشهادة التعليم الأساسي والراغبين بمعايشة تجربة جديدة بالتعليم، وأضافت: إن التسجيل يتم من خلال عدة شروط للتقدم لاختبارات القبول في المركز الوطني للمتميزين للعام الدراسي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤.

ومن هذه الشروط: ألا يتجاوز عمر الطالب ١٦ عاماً بتاريخ: ١ / ١٠ / ٢٠٢٣ وأن يكون الطالب من السوريين أو من في حكمهم، وحاصلاً على شهادة التعليم الأساسي من المدارس في سورية لدورة عام ٢٠٢٣.

ألا يقل معدل الطالب في شهادة التعليم الأساسي عن ٩٠ بالمئة وذلك بعد تثقيل مادتي الرياضيات والعلوم (فيزياء، كيمياء، علوم طبيعية) حيث تضرب علامة الطالب في هاتين المادتين بـ٢ ثم يحسب المعدل النهائي، أي ما مجموعه ٣٦٩٠ من أصل ٤١٠٠.

أما عن إجراءات ومواعيد التسجيل واختبارات القبول فقالت: أولاً يتقدم الطالب إلى مديرية التربية في أي محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية بطلب انتساب إلى المركز للاشتراك في اختبارات القبول فيه، يتضمن البيانات الشخصية والدراسية الكاملة وفق النموذج المعتمد المتوفر في مديرية التربية. وبعد الانتهاء من تقديم طلب الانتساب يستلم الطالب إشعار طلب الانتساب من مديرية التربية، ويجب أن يقوم الطالب بتسليمه لأمانة السر في المركز في نهاية المرحلة الثالثة. ويبدأ قبول طلبات التسجيل من يوم الأربعاء ٣٠ تموز ٢٠٢٣ وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس ١٤ آب ٢٠٢٣ في مديريات التربية في المحافظات.

مدير المشفى الوطني بالقامشلي لـ«الوطن»: أعمال صيانة شاملة لتطوير الخدمات

| الحسكة - دحام السلطان

تتواصل أعمال التأهيل والترميم والصيانة الشاملة، لعدد من الأقسام الموجودة سابقاً في الهيئة العامة لمشفى القامشلي الوطني، والعمل لإحداث أقسام جديدة فيها، التي تجري من المنحة اليابانية المقدّمة للمشفى، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبإشراف من وزارة الصحة.

وبين مدير الهيئة العامة للمشفى الدكتور عمر العاكوب في تصريح لـ«الوطن»: إنه يتم الآن ترميم قسمي الكلية الصناعية والإسعاف والعناية المشددة، وإحداث أقسام جديدة لمعالجة الحروق المنتشرة في المنطقة والأطراف الصناعية، وتجهيز مخبر فحص «الكورونا»، إضافة إلى المخبر العام بمعدات تقنية جديدة وحديثة، ومعدات لزرع الدم وأجهزة تحليل مناعية، وإلى تخصيص المشفى بجهاز طبقي محوري جديد من شركة «سيمنس»، وجهاز رنين مغناطيسي هو الأول من نوعه على مستوى محافظات المنطقة الشرقية، وتجهيز جهاز أشعة نقال وجهاز إيكو.

وأوضح العاكوب أنه خلال فترة الأشهر القريبة القادمة سيتم الانتهاء من جميع أعمال الترميم والتأهيل والصيانة، والخروج بخدمة طبية جيدة ونوعية ومتطورة لمصلحة المواطن، مبيناً أن المشفى الوطني بالقامشلي، يستقبل جميع المواطنين في المحافظة وفي محافظات الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي، منوهاً إلى أنه يقدم بين ٤٨– ٥٢ ألف خدمة طبية شهرياً، تتفاوت أنواعها بين الإسعافي والعلاجي وسواها، ما وفّر على المواطن بالمحافظة تحمل تكاليف السفر إلى العاصمة ونفقات العلاج فيها من جهة، أو في المشافي الخاصة وبنفقات علاجها الكبيرة من جهة أخرى.

وأشار مدير المشفى الوطني إلى أنه تم الانتهاء من تجهيز مركز تصنيع وتركيب الأطراف الصناعية، بمعداته وآلياته اللازمة والمطلوبة، وكذلك إعادة التأهيل البدني وقسم المعالجة الفيزيائية، إضافة إلى مستودعات لتخزين المواد المساعدة للحركة، والذي بدوره يعد نقلة نوعية على صعيد الواقع الصحي في المنطقة الشمالية الشرقية بشكل عام وفي محافظة الحسكة بشكل خاص لكونها تفتقر إلى وجود هذا المركز، باعتبار أن المنطقة تحوي عدداً كبيراً من فاقدي الأطراف، بسبب الأعمال الحربية أو الأفعال الإرهابية التي أتت على العسكريين والمدنيين على حد سواء، ما وفر أيضاً على المواطن الجهد والمال وعناء ونفقات العلاج والسفر إلى محافظات الداخل، مبيناً أن المركز دخل مرحلة الإنتاج الفعلي للأطراف الصناعية بنجاح تام، ووفق المواصفات المطلوبة، موضحاً أن المشفى يضم العديد من الكوادر الطبية والفنية والتمريضية الاختصاصية من ذوي الكفاءة العالية، التي تعمل وفق التجهيزات والمعدات الطبية الحديثة وبجودة عالية.